

دور الدولة في التمويل الأخضر – دراسة في تجارب دول مجلس التعاون الخليجي

The role of the state in green financing - a study in the experiences of the Gulf Cooperation Council Countries

أ.م.د. هایل عبد المولى طشطوش أ.م.د محمد علي ناصر الراشدي أ.م. د. رمزي عبدالقادر سلام
Dr.Ramzi Abdelkader Sallem Dr.MohammadAil nasir Dr.Hayel eabdalmawlaa
ramzi.sallem@asu.edu.om mohammad.alrashdi@asu.edu.om hayel.tashtoush@asu.edu.om

كلية ادارة الاعمال/جامعة الشرقية/سلطنة عُمان

الكلمات المفتاحية: التمويل الأخضر، الاقتصاد الأخضر، دول مجلس التعاون الخليجي.

Keywords: green finance, green economy, GCC countries.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى توضيح وبيان الجهود المبذولة من قبل مجلس التعاون الخليجي في تمويل الاقتصاد الأخضر، ودوره في بناء مشروعات اقتصادية صديقة للبيئة تلعب دوراً كبيراً في بناء تنمية مستدامة، والحفاظ على مقدرات لبيئة صحية ومستدامة وترفع من مستوى جودة الحياة الصحية للإنسان في هذه المنطقة، وهو ما يمثل بحد ذاته مشكلة الدراسة والقائمة على توضيح الجهود العالمية المضنية والكبيرة في سبيل الحفاظ على جودة الحياة والبيئة الصحية للبشر في ظل الارتفاع الهائل في مستويات الكربون والمواد السامة والملوثة الاخرى.

ولبيان ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يهدف الى وصف الظاهرة وتوضيح اركانها وتحليلها ثم استخلاص الدروس والعبر منها.

ولعل الجديد في هذه الدراسة هو الأرقام الحديثة التي توضح الحجم الكبير والدور الهام الذي تقوم به دول منطقة الخليج العربي لبناء اقتصاد اخضر من خلال تمويلها لكثير من المشروعات الهامة والحيوية في منطقة تزرخ بالثروات الإستراتيجية وخاصة النفط الذي ما زال عصب الحياة الإنسانية المعاصرة.

Abstract

The study aimed to clarify and explain the efforts exerted by the Gulf Cooperation Council in financing the green economy, and the role of this financing in building environmentally friendly economic projects that play a major role in building sustainable development, preserving the capabilities of the environment, healthy and sustainable, and raising the level of quality of life for humans in this region. This in itself represents the problem of the study, which is based on clarifying the strenuous and great global efforts in order to preserve the quality of life and a healthy environment for humans in light of the huge rise in levels of carbon and other toxic and polluting materials.

To demonstrate this, the study used the descriptive approach, which aims to describe the phenomenon, clarify its elements, analyze it, and then draw lessons and lessons from it.

Perhaps what is new in this study is the recent figures that illustrate the large size and the important role that the countries of the Arab Gulf region play in building a green economy through their financing of many important and vital projects in a region rich in strategic wealth, especially oil, which is still the backbone of contemporary human life.

المقدمة

يشهد العالم اليوم طفرة هائلة شملت كل مناحي الحياة، وقد كانت ابرز ملامحها هي الانشطة الاقتصادية المتنامية والمتمثلة بالنشاط الصناعي الذي يعد ابرز السمات المميزة لعصر التكنولوجيا الحالي، ان هذا التقدم كان له ثمن باهظ باتت البشرية تدفعه عنوة وجبرا عنها وهو الاضرار الكبيرة التي اصابت البيئة بكل مكوناتها ومحتوياتها مما تسبب بضرر كبير في النظام البيئي وتحديدًا على صحة الكائنات الحية التي تعيش على هذه البسيطة. وبالتالي تنادت الامم والشعوب لعقد المؤتمرات واللقاءات التي تهدف الى حماية البيئة والتحول الى الاقتصاد الاخضر، ان هذا الاقتصاد كغيره يحتاج الى العصب الرئيسي فيه الا وهو التمويل، والتمويل الاخضر تحديدًا، الذي لا بد ان يلعب دورا كبيرا في تمويل الانشطة والمشاريع الخضراء التي تهدف الى حماية ما تبقى من النظام البيئي الطبيعي او انقاذ ما يمكن انقاذه من البيئة الخضراء اللازمة للعيش الكريم. يشير التمويل الاخضر الى توجيه الموارد المالية نحو مشاريع واستثمارات تهدف الى تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي. ويهدف الاخضر الى تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات.

تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دوراً هاماً في دعم التمويل الاخضر وبناء التنمية المستدامة. فبالنظر الى أن اقتصاداتها تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، فإنها تشعر بشكل خاص بضرورة التحول الى اقتصادات مستدامة من الناحية البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وتسعى دول المجلس الى تنويع مصادر الدخل والاستثمارات في مشاريع متعددة القطاعات وتعزيز الابتكار في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء. وقد اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات جادة في هذا الاتجاه، حيث تم إطلاق مشاريع ومبادرات لتمويل الاستثمارات الخضراء وتعزيز الابتكار في القطاعات الصناعية المختلفة. وتعتبر المشاريع الخضراء في دول المجلس فرصاً مهمة لجذب الاستثمارات الدولية وتوفير فرص العمل وتحسين الأداء البيئي.

ومن بين المبادرات المهمة في هذا المجال هي إطلاق صندوق الاستثمار الاستراتيجي الاخضر، الذي يهدف الى دعم المشاريع الخضراء وتمويل الابتكار البيئي في دول المجلس. وتسعى الدول الأعضاء في المجلس أيضاً الى توسيع قاعدة المشاركين في الصندوق الاخضر لجذب مزيد من المستثمرين الدوليين.

مشكلة الدراسة: تسعى الامم والشعوب اليوم الى بناء ما يسمى التنمية المستدامة والتي غايتها الاولى هي الحفاظ على المقدرات واستغلالها بما ينفع الاجيال الحالية مع الاحتفاظ بديمومتها لمنفعة الاجيال القادمة، ان هذه الغاية وهذا الهدف سببه الواقع المتردي للموارد في ظل اختلال النظام البيئي والضرر الهائل الذي حل بالبيئة ومواردها.

وقد وضعت الامم المتحدة نصب أعينها اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي ليصبح اكثر صداقة مع البيئة والانسان، حيث تم تبني هذه الغاية من قبل الامم المتحدة في 5 سبتمبر 2015 وذلك في إطار أجندة التنمية المستدامة للعام 2030، اتفاق باريس للتنمية المستدامة، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030 وتوصيات مجموعة دراسات التمويل الاخضر لمجموعة الدول العشرين وذلك لخدمة المجتمع الانساني وزيادة رفاهيته والحد من الآثار السلبية للنشاطات الانسانية على التغير المناخي (البناء وآخرون ، 2019، ص 148). ان العودة الى نظام بيئي يناسب حياة الانسان وفقا لهذه الرؤى لا يكون الا من خلال توفير مصادر للتمويل تقوم على تمويل المشروعات الخضراء حفاظا على المنظومة البيئية. وأما على الصعيد العربي فهناك ضرورة ملحة تستدعي استنفار القطاعات المالية لتوفير ما يلزم من تمويلات خضراء تهدف الى تخفيض معدلات الكربون والتلوث والتصحر الجفاف التي تعاني منها اجزاء كثيرة في الوطن العربي، واكد المنتدى السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) ان دول الوطن العربي تحتاج الى اكثر من 230 مليار دولار سنويا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي من ابرزها بناء اقتصاد اخضر. (شاهين، 2020، ص 130).

واما على الصعيد الخليجي فهناك حركة جيدة باتجاه بناء نظام تمويل اخضر تتبناه الجهات المالية تحت رعاية الحكومات وبدعم وتشجيع منها، ولكنة يحتاج الى المزيد من الوضوح والدعم وخاصة من قبل القطاع الخاص، حيث يعتبر من القطاعات الواعدة اقتصاديا، فعلى سبيل المثال لا الحصر: تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي أدركت مبكراً أهمية وفوائد التمويل الاخضر. حيث وقعت 25 جهة حكومية ومؤسسة رائدة في عام 2019، على إعلان أبوظبي للتمويل المستدام، وقام المصرف المركزي بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم مع نظرائه في الدول المختلفة لتبادل الخبرات في هذا المجال، كما تعهدت العديد من الشركات العاملة بالدولة بالتحول نحو التمويل الاخضر في غالبية عملياتها، وأعلنت التزامها باستخدام العوائد المحققة من أي تمويل مستدام في دعم المزيد من المبادرات المستدامة (حسام عبد النبي، 2022،

<https://www.alittihad.ae/news>

من هنا تظهر مشكلة البحث والتي يمكن صياغتها بالسؤال التالي:
ما هو واقع حال التمويل الاخضر في دول مجلس التعاون الخليجي؟

1. اسئلة الدراسة: يتفرع من السؤال الرئيسي للدراسة عددا من الاسئلة التي ستسعى الدراسة للاجابة عليها ، وهي:

• ما هو مفهوم التمويل الاخضر؟

- ما هو حجم التمويل الاخضر في دول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما هي البرامج التي اعتمدتها دول مجلس التعاون الخليجي للتمويل الاخضر؟
- فرضية الدراسة:** للإجابة على الاشكاليه الرئيسية فإن الدراسة سوف تتبنى الفرضية التالية:

للدولة الدور المتميز في التحول الى الاقتصاد الاخضر.

اهداف الدراسة: سوف تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الغايات التالية:

- بيان مفهوم التمويل الاخضر على اعتبار انه من المفاهيم الاقتصادية المعاصرة.
- توضيح واقع التمويل الاخضر في دول مجلس التعاون الخليجي؟
- تبين الدور الرسمي ودور القطاع الخاص في قطاع التمويل الاخضر في مجتمع الدراسة.
- أهمية الدراسة:** تنبع اهمية هذه الدراسة من كونها تتماشى وتواكب الرغبة الكبيرة لدى دول العالم عموما ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصا لبناء اقتصاد اخضر يسعى للحفاظ على المنظومة البيئية لهذه البلدان التي غالباً مساحاتها صحراوية وتعاني من ظروف مناخية صعبة تجعل في سلم أولوياتها بناء اقتصاد اخضر يحمي المقدرات الكبيرة والمخزونات الهائلة من الثروات التي تحويها هذه المنطقة.

منهجية الدراسة: بهدف تحقيق اهداف الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغية وصف متغيرات الدراسة وكذلك من اجل عرض تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التمويل الاخضر.

ومن اجل الوصول الى هذه الغاية سيتم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- المبحث الاول: التمويل الاخضر – الاطار النظري للمفهوم .
- المبحث الثاني: واقع وحجم التمويل الاخضر في دول مجلس التعاون.
- المبحث الثالث: برامج التمويل الاخضر في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول / التمويل الاخضر – الإطار النظري للمفهوم

تمهيد: لقد بات التمويل الاخضر اليوم حديث الساعة، حيث انه يكتسب اهمية متزايدة يوما بعد يوم لارتباطه الوثيق بالتطور الاقتصادي والتنمية المستدامة التي لم تعد في نظر المجتمع الدولي عبئا بل فرصة يجب استثمارها خدمة لرفاهية الانسان وحفاظا على الثروات والمقدرات التي تحويها الطبيعة والمنظومة البيئية. وبسبب الحديث المتنامي حول ضرورة الحفاظ على البيئة وقيام العديد من الدول بإطلاق مبادرات للمساهمة في تقليل خطورة التغير المناخي؛ وبالتزامن مع هذه المبادرات ظهرت مصطلحات جديدة لها ارتباط بموضوع بناء اقتصاد اخضر صديق للبيئة كمصطلح "التمويل الاخضر"، والذي يشير الى ضرورة قيام المؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك وشركات التمويل بتمويل المشاريع الصديقة للبيئة أو التي تساهم بشكل كبير في عملية التقليل من مخاطر التغير المناخي(ناصر الشرنبي، التمويل الاخضر، <https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion>).

أولاً: التمويل الأخضر – المعنى والدلالات: يعتبر مفهوم التمويل الأخضر من المفاهيم الحديثة والتي ارتبطت بمفهوم الاقتصاد الأخضر والذي بدوره يعبر عن الدور الاخلاقي للدول والمؤسسات المالية وكجزء من مسؤولياتها الاجتماعية للتكفير عن الاخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الانسان بحق المنظومة البيئية والطبيعية نتيجة للهاث الكبير للدول المتقدمة نحو مزيد من التقدم الصناعي والذي كان الجزء الكبير منه على حساب صحة الانسان ومستقبل الاجيال القادمة.

أما مفهوم الاقتصاد الأخضر فقد استخدم لأول مرة في عام 1976 في احدى جلسات الكونجرس الاميركي، حيث القى البروفيسور (باتريك هيفرنان) خطاباً حمل عنوان: "وظائف من اجل البيئة – ثورة الياقات الخضراء"، ولكن بقي هذا المفهوم قليل الانتشار والتداول حتى عام 2008. حينما كثرت الدعوات لارتباط قضايا البيئة والمجتمع بالقضايا الاقتصادية لتولد مصطلحاً جديداً اسمه (الاقتصاد الاخضر) والذي يشير ببساطة الى الاقتصاد النظيف والبيئة الخالية من الانبعاثات الكربونية السامة (نعيمه، 2022، ص 20). أما تعريف (التمويل الاخضر) وحسب ما ورد في دراسات الجهات الدولية والابحاث العلمية المختصة فكما يلي:

1. تعرفه منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بانه: "التمويل الذي غايته تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاث الغازات الدفينة والتقليل من النفائات إلى الحد الأدنى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية" (بوشناف، 2021، ص161).

2. كما تعرفه بعض الابحاث بانه: "استخدام المنتجات والخدمات المالية مثل القروض والتأمين والأسهم والسندات، وغيرها من أجل تمويل المشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة. وتشمل تلك الاستثمارات كل من الطاقة المتجددة، معالجة النفائات وإعادة تدويرها، تدوير مياه الصرف الصحي، حماية التنوع البيولوجي، التخفيف من التلوث الصناعي وغيرها.

3. كما يعرف على انه: "الأموال التي تحقق التوازن الاستراتيجي المتوسط والطويل الأجل للأهداف البيئية والخدمية في القطاعات البيئية بالشكل الذي يضمن تلبية حاجات الأفراد من السلع والخدمات وبين المحافظة على البيئة ودوام مواردها. (حسام عبد النبي،

<https://www.alittihad.ae/news> (2022/4/18).

4. كما يعرفه بنك الشعب الصيني: "سلسلة من السياسات والترتيبات المؤسسية التي تهدف إلى جذب الاستثمارات الرأسمالية الخاصة إلى الصناعات الخضراء مثل حماية البيئة والحفاظ على الطاقة والطاقة النظيفة من خلال الخدمات المالية بما في ذلك الاقراض، صناديق الاسهام الخاصة، السندات والاسهم والتأمين". (حدادو، 2021، ص56).

5. ويعني ايضاً: "تعبئة الأدوات المالية بما يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئة" (نعيمه، 2022، ص549).

6. وعرفه NOH عام 2010، بانه التمويل البيئي المستدام، تمويل الكربون وتمويل المناخ. (Migliorelli & Dessertine, 2019, p. 303) وفي ذات السياق فمن المفيد الحديث عن مفهوم الاقتصاد الاخضر، ففي عام 2008 أطلقت الأمم المتحدة مبادرة الاقتصاد الاخضر ضمن المبادرات

التي تسعى إلى مواجهة الأزمات العالمية المتعددة التي أثرت على المجتمع الدولي، و في هذا السياق نصت المبادرة على أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية بحيث تستطيع تحقيق عائدات أفضل على استثمار رأس المال الطبيعي والبشري والاقتصادي وتستطيع في الوقت نفسه الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتخفيض الكمية المستخرجة والمستعملة من الموارد الطبيعية وتقليل النفقات والحد من التفاوت الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من الفقر.

(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة القضاء على الفقر، ص 17). واما تعريف هذا المفهوم فما زال متعدد الزوايا نظرا لحدثه، ولكن ونظرا للارتباط الوثيق بين عمليات التمويل الخضراء والتنمية الاقتصادية الخضراء، فقد اشارت كثير من الابحاث والدراسات الى تعريف الاقتصاد الأخضر كما يلي:

7. عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن مستوى رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية، ويسعى للتقليل من المخاطر البيئية والحد من خسارة مصادر التنوع الحيوي". (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص9).

ويمكن القول أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يقوم على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكل الاقتصاد الأخضر. طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة (فراس الطويل، 2017،) <https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1633/> وأشارت دراسات الاقتصاد الأخضر الى ان هذا النوع من الاقتصاد يقوم على محاور أساسية ثلاثة هي:

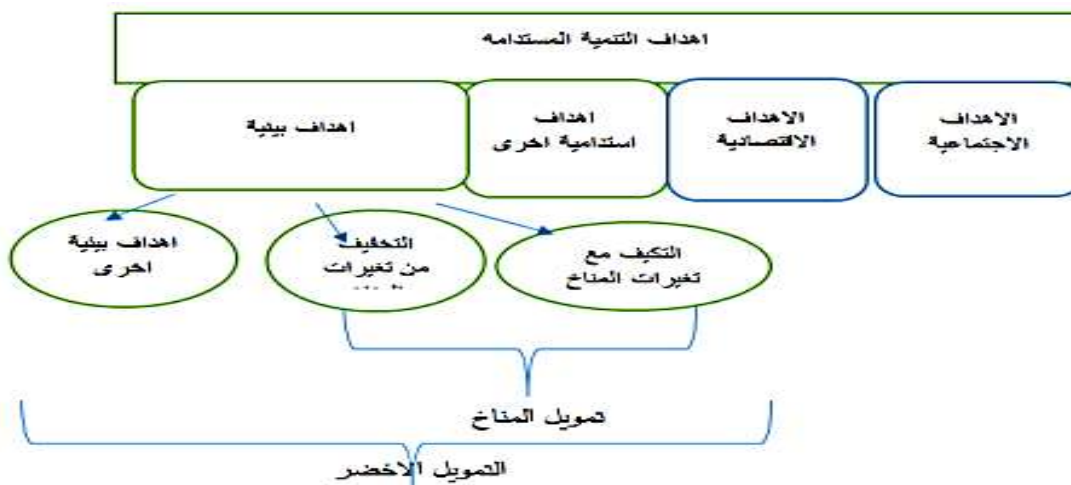
• التنمية الاقتصادية.

• العدالة الاجتماعية.

• الاستدامة البيئية.

وهذا ما اشار له تقرير الاقتصاد الأخضر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2011 والذي جاء فيه: " لكي يكون الاقتصاد أخضر، لا ينبغي أن يكون فعالاً فحسب، بل أن يكون عادلاً أيضاً. إذ تعني هذه العدالة الاعتراف بأبعاد المساواة من الناحية المالية على المستوى العالمي والمحلي، وخاصة في ضمان التحول العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون يتسم بالكفاءة بالنسبة لاستخدام الموارد والشمولية الاجتماعية.

ولا شك ان النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة مبنية على وجود نظام مالي مستدام يأخذ بعين الاعتبار الجانب الاخلاقي والمسؤولية الاجتماعية التي تهدف الى الحفاظ على البيئة ومقومات الحياة الانسانية ومستلزمات الرفاه الانساني، من هذا المنطلق بدأت الكثير من المؤتمرات الاقتصادية والمحافل العالمية التي تعنى بالشأن الاقتصادي تركز على ضرورة بناء نظام مالي اخلاقي اخضر-يسعى الى تمويل كافة انواع المشاريع التي تهدف الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي حددتها الامم المتحدة واللجان المنبثقة عنها.



ان الواقع المشار اليه اعلاه ينقلنا للحديث حول المتطلبات اللازمة لبناء الاقتصاد الاخضر.

ثانياً: متطلبات بناء الاقتصاد الاخضر: هل مستلزمات بناء اقتصاد عالمي اخضر متوفرة عالمياً وعلى المستوى الاقليمي؟ لا شك ان بناء اقتصاد اخضر يحتاج الى عدد من المقومات التي تشكل في مجملها البنية التحتية الضرورية لإنشاء اقتصاد صديق للبيئة. كما انه يمكن اعتبار هذه المتطلبات بمثابة تحديات تواجه كثيراً من الدول وخاصة الدول النامية؛ وهذا ما جاء في التقرير الذي حمل عنوان "نحو اقتصاد اخضر" والصادر عن ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة – نيويورك عام 2011، حيث جاء في التقرير: "..... شكل الطريق نحو الاقتصاد الاخضر تحدياً خصوصاً للبلدان النامية... هناك مخاوف من أن يكون الاقتصاد الاخضر هو مجرد شروط جديدة تعوق مسيرة هذه البلدان نحو التنمية". من المهم التأكد من أن هذه البلدان يمكن لها أن تستفيد أيضاً من الفرص المتاحة". ومن أبرز هذه المقومات- التحديات- اللازمة لبناء اقتصاد اخضر:

1. **وجود ارادة سياسية ملتزمة:** اعتبرت الامم المتحدة أن وجود ارادة سياسية ملتزمة هي من اكبر التحديات والعقبات التي تحول دون بناء نظام اقتصادي يستند على تمويل اخضر نظيف وبالتالي لابد من تذليل هذه العقبة، وفي هذا الاطار أكدت السيدة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، بأن هناك العديد من التحديات، "لاسيما في تعبئة الإرادة السياسية لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة"، مشددة بذلك على الحاجة الى تعاون دولي حقيقي في هذا المجال؛ كما شدد نائب السكرتير الدائم للبيئة في الدنمارك، احد البلدان الأقل استهلاكاً للطاقة في العالم؛ على أن المفهوم الأساسي هو الإرادة السياسية، قائلاً: "عندما تطلب المؤسسات العامة والحكومات موارد فعالة وتحسين حماية البيئة – مدعومة بمبادرات سياسية – ستقوم مؤسسات البحوث والقطاع الخاص بالابتكار- وبذلك يتم إنشاء وتسويق حلول جديدة في الاقتصاد الاخضر – والمساهمة في التنمية

المستدامة. "https://www.un.org/development/desa/ar/news/sustainable/path-towards-green-economy.html

2. تطوير وتحديث وتغيير القوانين والأنظمة: إن عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر تحتاج إلى تشريعات وادوات قانونية تتناسب مع واقع هذا النوع من الاقتصاد وهذا يتطلب مزيداً من الأدوات كإصلاح الدعم والضرائب الخضراء وأسواق التصاريح، والعقود القانونية والتشريعات البيئية ودمج التنمية المستدامة في الاتفاقات التجارية، والسياسات الحكومية مثل المشتريات العامة المستدامة، والاستخدام المستدام للأراضي، والإدارة المتكاملة للمياه العذبة، وحملات التوعية والتثقيف وغير ذلك. (Mohammed Abdelraouf, <https://trendsresearch.org/insight/green-economy-principles-and-challenges/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/12/5)

3. بنية تحتية ملائمة: إن التحول إلى اقتصاد أخضر يتطلب إنشاء المرافق الرئيسية والبنية التحتية كالمدن الخضراء؛ والمدن الذكية؛ ووسائل النقل الصديقة للبيئة؛ واستغلال المساحات الشاسعة لسطوح البنايات لزراعتها بما يلائم البيئة من مزروعات؛ وبناء أنظمة تنقية مياه الصرف الصحي؛ وتقليل التلوث في المصانع والمعامل والشوارع ونشر التقنيات التي تساعد على ذلك، كل هذا يعتبر تحدياً كبيراً لأنه يتعامل مع الاستثمارات الخضراء والتمويل حيث إن المبادرات اللازمة لبناء اقتصاد أخضر ليست رخيصة الثمن. إن إنشاء وبناء البنية التحتية والمرافق الرئيسية يتطلب التزاماً من القطاعين العام والخاص، وفي هذا الصدد فإن الحكومات والشركات الخاصة ملزمة في دعم الاقتصاد الأخضر واستدامته وتعزيز الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية.

Alejandro Rios (19/10/2019), "Sustainability path: Challenges facing the green economy movement", Utilities, Retrieved 3/12/2022. Edited).

4. الدور البارز للقطاع الخاص: يستطيع القطاع الخاص ان يلعب دوراً كبيراً في بناء الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال شراكته مع الحكومات وكذلك بسبب المرونة التي يتمتع بها، بالإضافة الى امكانياته التمويلية التي يستطيع ان يخصص جزءاً كبيراً منها للتمويل الأخضر من خلال مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئة وتوزيع أنشطته وتوسيع نطاقها سواء كان صناعياً أو زراعياً، وفي هذا السياق شدد الأمين العام لريو+20، على أهمية مشاركة جميع أنحاء العالم بقوله: "بناء الاقتصاد العالمي الأخضر. في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هو مسعى جماعي. انه يهم كل واحد منا: المجتمع الدولي والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والحكومات المحلية وسائر الجهات الفاعلة. (

<https://www.un.org/development/desa/ar/news/sustainable/path-towards-green-economy.html>

5. التشاركية بين الحكومات والمنظمات المحلية: ان الدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في يمكن ان يوظف باتجاه خدمة الاقتصاد الأخضر من خلال النشاطات والمبادرات التي تمارسها هذه المنظمات، وكذلك زيادة الاستثمارات الخضراء ذات الفائدة الاجتماعية العامة التي يمكن لهذه المنظمات استقطابها او القيام بها.

6. بناء ثقافة الاقتصاد الأخضر- في المجتمع: ولا يتم ذلك الا من خلال طريقين هما: التعليم والتدريب لذا فان الحكومات مطالبة بوضع وتحسين وتطوير التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التأهيل المهني الذي يبني الفكر والثقافة نحو هذا النوع من الاقتصاد في عقول واذهان الناس حيث أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يزيد الطلب على الأيدي العاملة وهذا يتطلب برامج تدريب مناسبة تعالج النقص في المهارات لدى العاملين واحتياجات الصناعات الخضراء، كما يتطلب الأمر تدريب القيادات الإدارية على رؤية جديدة تدفع المؤسسات نحو التنمية المستدامة والاستفادة من الفرص التي ينطوي عليها الاقتصاد الأخضر.

7. انشاء قاعدة بحثية خاصة بالاقتصاد الأخضر: ان بناء اقتصاد اخضر يحتاج الى تكنولوجيا خضراء ولا يتم ذلك إلا عن طريق إنشاء مراكز للبحث والتطوير من خلال التعاون بين الحكومة ومراكز البحوث والقطاع الخاص والجامعات ومنظمات المجتمع المدني.

8. نظام تمويل مستدام وملتزم: من العسير الحديث عن بناء اقتصاد اخضر دون بحث موضوع نظام تمويل يوظف نفسه لخدمة المشروعات الصديقة للبيئة ويجعل غالب توجهاته نحو المشروعات والمنتجات المصرفية والمالية التي تدعم القضايا الاقتصادية الخضراء. (الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، نيويورك، 2011، ص 90-96). وهذا ما سيتم تفصيل الحديث عنه في المباحث القادمة.

وفي خاتمة هذا المبحث نرى أن عملية بناء وتحقيق التنمية المستدامة تتطلب شجاعة وإصراراً قويا من الشعوب والأمم للتخلص من كل معوقات بناء اقتصاد نظيف خالي من الملوثات الكربونية، ولا شك أن هذا الأمر يتطلب التزاماً حقيقياً بتوفير متطلبات بناء الاقتصاد الأخضر والتي على رأسها عملية التمويل، حيث أن تحقيق الاقتصاد الأخضر النظيف يفرض على المؤسسات المسؤولة التمويل ان تخصص جزءاً كبيراً من قروضها للاستخدام الأخضر والمشاريع ذات المستوى العالي من الحفاظ على البيئة ومقوماتها، كما أن الحكومات مطالبة بتشريع القوانين والانظمة اللازمة لتحقيق ذلك الهدف السامي.

المبحث الثاني / واقع التمويل الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي

لاشك ان العالم كله يشهد توجهاً كبيراً نحو الاستثمارات الصديقة للبيئة والتي تحافظ على مكونات النظام الحيوي والبيئي؛ وقد ازداد هذا التوجه في السنوات الاخيرة بشكل كبير جداً، فمنذ عام 2015 زاد الاهتمام العالمي بتمويل الطاقة الخضراء بشكل متسارع، حيث بلغت الاستثمارات في مشاريع الطاقة الخضراء أعلى مستوى لها لتصل إلى حوالي 298 مليار دولار أمريكي (شاهين، 2020، ص 129). هناك اهتمام كبير من قبل دول العالم عموماً ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً لتوفير مجموعة من الادوات التمويلية والبرامج المالية التي غايتها حماية ودعم المشروعات الصديقة للبيئة ومشاريع الطاقة النظيفة الخالية من الكربون والملوثات الاخرى، وقد ظهر هذا الاهتمام جلياً حينما عقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الأخضر في ابريل 2014، والذي تعد أول قمة عالمية عن

الاقتصاد الاخضر في دبي في الفترة 15 – 16 ابريل 2014 م تحت عنوان "شركات عالمية لمستقبل مستدام وأطلق المؤتمر مبادرة "اقتصاد اخضر- لتنمية مستدامة" وشهد المؤتمر حضوراً وطنياً دولياً واسعاً عبر 650 شخصية عالمية من 66 دولة بينهم 27 وزيراً للبيئة والمالية والصناعة والعمل والتجارة حيث أكد المؤتمر على أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة كما أكدت توصيات المؤتمر حتمية التحول نحو الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة. وفي ذات السياق؛ وفي احدث التقارير الصادرة عن البنك الدولي حول مستقبل النمو الاخضر في دول مجلس التعاون؛ اشار تقرير البنك الدولي والذي صدر تحت عنوان: "فرص النمو الاخضر في دول مجلس التعاون الخليجي" تطور قطاعات النمو الاخضر وينظر في الفرص المحتملة التي يمكن أن يوفرها ذلك لدول المجلس حيث بين التقرير ان الاستثمار في النمو الاخضر- يمكن أن يساعد في نمو إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس إلى 13 تريليون دولاراً عام 2050، كما بين التقرير أنه من المتوقع أن يقترب مجموع إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي من تريليوني دولار في عام 2022. يعتبر التمويل الاخضر واحداً من القطاعات الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز الاستثمار في مجالات تقنيات الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة والتخفيف من تأثيرات التلوث البيئي.

تصدر دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول الخليجية في مجال التمويل الاخضر، حيث أنشأت مبادرات وبرامج متعددة تهدف إلى دعم التمويل الاخضر، مثل "مركز دبي للطاقة المتجددة" و"صندوق الإمارات الوطني للاستثمار في الطاقة المتجددة" و"برنامج الإمارات الوطني للطاقة المتجددة". كما تعمل دولة السعودية على تعزيز التمويل الاخضر من خلال تنفيذ مبادرة "الرؤية السعودية 2030" التي تستهدف زيادة إنتاج الكهرباء المتجددة إلى 9.5 جيجاوات بحلول عام 2030، و 58.7 جيجاوات بحلول عام 2030.

وتسعى دولة الكويت أيضاً لتعزيز التمويل الاخضر، وقد أطلقت مبادرة "الكويت الخضراء" في عام 2017، والتي تهدف إلى زيادة حصة الكويت من الكهرباء المتجددة إلى 15% بحلول عام 2030. على الرغم من أن التمويل الاخضر لا يزال في مراحله الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه يعتبر من الأولويات الرئيسية لدول المنطقة في سياق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. وإذا استمرت دول المجلس في العمل كالمعتاد، فإن إجمالي ناتجها المحلي سينمو إلى 6 تريليونات دولار بحلول عام 2050؛ أما إذا عمدت دول المجلس إلى تنفيذ إستراتيجية النمو الاخضر التي من شأنها أن تساعد على التنويع الاقتصادي وأن تسرع من وتيرته، فيمكن لنمو إجمالي الناتج المحلي أن يتجاوز 13 تريليون دولار بحلول عام 2050.

(<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/10/31/gcc->

[economies-expected-to-expand-by-6-9-in-2022](https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/10/31/gcc-economies-expected-to-expand-by-6-9-in-2022) البنك الدولي).

ويتطرق التقرير الى خطط دول مجلس التعاون الخليجي للحد من استخدام الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء، وأهدافها المتمثلة في زيادة قدرة الطاقة المتجددة على تلبية الاحتياجات المحلية من

الكهرباء، والاستفادة من الطاقة الشمسية المتجددة وطاقة الرياح لإنتاج ملايين الأطنان من الهيدروجين الأخضر الخالي من الكربون سنوياً والذي من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على سوق الهيدروجين الأخضر لتصل قيمته إلى 2.5 تريليون دولاراً أمريكياً بحلول عام 2050، وأهدافها الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص والحد من دور القطاع العام. (<https://oq.com/ar/news-and-media/newsroom/20210518-green-fuels-mega-project> / 2021/5/18).

وينظر التقرير أيضاً في سبل استخدام أجندة المناخ لزيادة تنويع اقتصادات هذه الدول في القطاعات ذات النمو المرتفع، بما في ذلك صناعات الاستكشاف والإنتاج والصناعات التحويلية من أجل إحداث التحول المنشود في مجال الطاقة. وفي ذات السياق أشار المدير الإقليمي لدائرة دول مجلس التعاون الخليجي بالبنك الدولي: "إلى أن هناك فرصة ممتازة ومواتية لتنويع الاقتصاد بشكل أكبر باستخدام إستراتيجية النمو الأخضر ولعب دور رائد في التحول العالمي إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات الكربونية. ويمكن لدول مجلس التعاون الاستفادة من التحول نحو النمو الأخضر لتركيز سياساتها على تطوير التقنيات الخضراء واليد العاملة الماهرة المرتبطة بها والتي من شأنها أن تعكس الاتجاهات في الإنتاجية وأن تمكن المنطقة من النمو بوتيرة أسرع." كما ناقش التقرير موضوع حجم السوق المستهدفة للنمو الأخضر، مع التركيز على قطاعات الاستكشاف والإنتاج والصناعات التحويلية الرئيسية للاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الطاقة المتجددة والمباني الخضراء والنقل المستدام وإدارة المياه وإدارة النفايات. كما بحث موضوع مدى جعل التمويل الأخضر عاملاً تهيئة حاسماً للاستثمارات الجديدة. ويُعتبر التركيز على النمو الأخضر في منطقة الخليج متسقاً تماماً مع وثائق رؤية دول مجلس التعاون الخليجي التي تحدد صورة لاقتصاد المستقبل الذي يعتمد بشكل متزايد على القطاع الخاص الذي يلعب دوراً رائداً في الاستثمار وخلق فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة.

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/10/31/gcc-economies-expected-to-expand-by-6-9-in-2022>. تعتبر دول الخليج سوقاً واعداً للطاقة المتجددة والنظيفة وخاصة في مجال الطاقة الشمسية حيث تنامت ونشطت الاستثمارات في هذا المجال، مما اوجد مساحة اكبر لتمويل تلك المشاريع او ما يعرف بالتمويل الأخضر، حيث اشارت التقارير الدولية أن مجال التمويل الأخضر الجديد ينطوي على إمكانات ضخمة للنمو وتدعم مبادرات الاستدامة لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي (<https://www.alqabas.com/article/637976>). وأشارت بعض الدراسات التحليلية التي قامت بها بعض الشركات الكبرى في المنطقة مثل شركة (استراتيجي & الشرق الاوسط) الى أن الاستثمارات الخضراء الموجهة نحو ستة قطاعات رئيسة في منطقة الخليج، يُمكن أن يكون لها أثر اجتماعي واقتصادي عميق، يكفل استحداث أكثر من مليون فرصة عمل عالية المهارة، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات عالية الاستدامة، حيث قامت هذه الشركة بدراسة ستة قطاعات رئيسة غير نفطية في منطقة الخليج، وهي الكهرباء والمياه والبناء والتنقل والغذاء وإدارة النفايات، حيث توقعت أن تصل المساهمة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه القطاعات، إلى

تريليوني دولاراً حتى العام 2030، ومع التوسع في هذه القطاعات أيضاً يتوقع استحداث أكثر من مليون فرصة عمل إضافية في حلول العام 2050، وهذه فرصة ثمينة، يُمكن للحكومات الخليجية اغتنامها، من خلال تنفيذ أربع خطوات استراتيجية، وهي:

1. تعزيز الاستدامة البيئية.
 2. انشاء صناديق الثروة السيادية الخضراء.
 3. تعزيز الاسواق المالية.
 4. بناء أنظمة تقارير وآليات قياس شفافة وموحدة وشاملة.
- اما من حيث حجم الاستثمار في مجال الاقتصاد الاخضر عموماً والتمويل الاخضر-تحديداً فان المبحث القادم سيكون مجالاً خصباً لمناقشة هذا الموضوع.

المبحث الثالث / برامج التمويل الاخضر في دول مجلس التعاون الخليجي

تعد دول الخليج من أكثر الدول التي أبدت التزاماً عالياً باتفاقية باريس ووضعت سقفاً لمساهماتها الوطنية في مواجهة التغير المناخي، ما يعني آفاقاً أوسع لنمو الاقتصاد الاخضر فيها بوتيرة أسرع (شاهين، 2020، ص 136). فمنذ عام 2008؛ وبعد أن زاد الاهتمام العالمي في موضوع التمويل الاخضر وازدياد نمو هذا السوق وتنوع الادوات المالية التي تضمنها مثل السندات الخضراء، والقروض الخضراء، وصناديق الاستثمار الخضراء، والتأمين الاخضر، والصكوك الخضراء التي صدرت في الآونة الأخيرة وبعد أن تطور السوق بشكل كبير بعد عام 2015 حيث زاد الاهتمام العالمي بتمويل مشروعات الطاقة الخضراء وترافق ذلك مع قيام الأمم المتحدة بوضع أهداف التنمية المستدامة التي تضم 17 هدفاً و169 غاية بعيدة المدى. وعلى الصعيد العالمي فقد ارتفع إجمالي الإصدارات العالمية من السندات والقروض الخضراء والمرتبطة بالاستدامة ليبلغ 1.62 تريليون دولاراً في عام 2021، مقارنة بـ 765 مليار دولاراً في 2020. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد واصلت السوق المشتركة للسندات والقروض الخضراء والمرتبطة بالاستدامة توسعها في عام 2021، حيث بلغت قيمة إجمالي الإصدارات 18.64 مليار دولاراً، مقارنة بـ 4.5 مليار دولاراً في العام 2020، وذلك وفقاً لبيانات جداول بلومبرغ لأسواق رأس المال؛ وبعد أن حققت الإصدارات نتائج قوية في النصف الأول من عام 2021 (6.9 مليار دولاراً)، ارتفع إجمالي الإصدارات بنسبة قاربت 70% في النصف الثاني من العام (11.74 مليار دولاراً)، لتسجل بذلك عاماً قياسياً.

وازداد حجم وكمية إصدارات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2021 بفضل دخول المزيد من المشاركين إلى السوق والتزامهم التمويل المستدام، بمن فيهم بنك الرياض وبنك الكويت الوطني وبنك قطر الوطني، لينضموا بذلك إلى كلٍّ من بنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني والبنك الوطني السعودي (<https://www.zawya.com/ar>). بعد كل هذا سارعت دول مجلس التعاون الخليجي الى إيلاء موضوع التمويل الاخضر جل اهتمامها ورعايتها وخاصة انها المنطقة الأكثر احتواءً على الثروات ومصادر الطاقة والتي تجعل منها بيئة مناسبة للصناعات البتروكيماوية ذات الكربون المرتفع، حيث قامت بالعديد من الاجراءات الحضارية في هذا السياق، ومنها:

أولاً: دولة الإمارات العربية المتحدة: يعتبر بنك أبوظبي الأول رائداً إقليمياً للتمويل المستدام في الشرق الأوسط حيث أنفق أكثر من 30 مليار دولاراً أميركياً في تمويل مشاريع خضراء مستدامة حتى الآن. وفي عام 2021، نفذ البنك أول عملية إعادة شراء صديقة للبيئة (الريبو) في الشرق الأوسط، بالشراكة مع دويتشه بنك. في مجال السندات الخضراء، شهد عام 2021 إطلاق بنك أبوظبي الأول ستة إصدارات للسندات الخضراء متعددة العملات بإجمالي بلغ 605 مليون دولاراً. في الوقت ذاته، بلغ إجمالي القروض المرتبطة بالاستدامة 5.08 مليار دولاراً في عام 2021، مع صفقات تجاوزت 500 مليون دولاراً، بما في ذلك بنك الخليج الدولي (625 مليون دولاراً)، والاتحاد (1.2 مليار دولاراً)، وماجد الفطيم (1.5 مليار دولاراً)، وبنك الإمارات دبي الوطني (1.75 مليار دولاراً). وبلغ إجمالي السندات المرتبطة بالاستدامة 5.01 مليار دولاراً في عام 2021. كما وقعت شركة مصدر أبوظبي لطاقة المستقبل على قرض أخضر متجدد بقيمة 100 مليون دولاراً في ديسمبر 2021، بعد توقيعها على أول قرض أخضر في سبتمبر 2018؛ كما أعلنت شركة الاتحاد للطيران في أكتوبر 2021 عن جمع 1.2 مليار دولاراً في قرض مرتبط بالاستدامة يمثل الأول من نوعه في قطاع الطيران العالمي. (<https://www.zawya.com/ar>). كما تعهدت الإمارات أن يصل نصيب الطاقة النظيفة من إجمالي الطاقة إلى 27 % بحلول 2021 عبر خفض معدلات حرق الغاز، وزيادة ضبط وتخزين الكربون وتبني معايير عالية الكفاءة للمباني والأجهزة المنزلية لتقليل الانبعاثات الكربونية. (علي، 2019، ص 21). كما يستعد بنك أبوظبي الوطني لأطلاق سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولاراً، حيث تعتبر هذه الخطوة هي الأولى من نوعها في المنطقة والتي يتوقع أن تكون دبي مركزاً رئيسياً لها، ويتوقع أن تشكل دفعة قوية لقطاعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ومن المتوقع أن تقوم بتحفيز مشاريع التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام (شاهين، 2020، ص 136). كما اشار رئيس قطاع التمويل العالمي في الإمارات والرئيس العالمي للقطاع الحكومي والسيادي والقطاع العام، التابع لوحدة مجموعة الخدمات المصرفية في بنك أبوظبي الأول، على التزام البنك بتمويل المشاريع التي توفر فوائد بيئية واجتماعية ملموسة، مؤكداً العمل على تكثيف الجهود لدعم الخطط التمويلية الهادفة لبناء مستقبل أكثر استدامة؛ وتعتبر دولة الإمارات من أوائل الدول التي أدركت مبكراً أهمية وفوائد التمويل الأخضر. حيث وقعت 25 جهة حكومية ومؤسسة رائدة في عام 2019، على إعلان أبوظبي للتمويل المستدام، وقام المصرف المركزي بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم مع نظرائه في الدول المختلفة لتبادل الخبرات في هذا المجال، كما تعهدت العديد من الشركات العاملة بالدولة بالتحول نحو التمويل الأخضر. في غالبية عملياتها، وأعلنت التزامها باستخدام العوائد المتحققة من أي تمويل مستدام في دعم المزيد من المبادرات المستدامة (عبد النبي، 2022، ص 32).

ثانياً: المملكة العربية السعودية: لقد كان الاهتمام كبيراً والعناية فائقة بموضوع التمويل الأخضر والتنمية المستدامة، فقد أطلقت المملكة مبادرة "السعودية الخضراء" في مارس 2021 بهدف زيادة

الغطاء النباتي، وتقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي والحفاظ على الحياة البحرية (مبادرة السعودية الخضراء، 2022). سنقود الحقبة الخضراء القادمة داخل المملكة وخارجها. متاح على الموقع الالكتروني: (<https://www.saudigreeninitiative.org/ar>). كما استثمرت المملكة في العديد من المشاريع البيئية المتمثلة في المباني الخضراء وحماية الحياة البحرية، إضافة إلى زيادة حجم وعدد المحميات الطبيعية. كما تضمنت رؤية 2030 في السعودية، التزام المملكة باتفاقية باريس، وتعهدت بإنتاج 9.5 جيجاوات بحلول 2023 ليصل نصيب الطاقة من المصادر المتجددة من إجمالي الطاقة إلى 30% بحلول عام 2030. (علي، 2019، ص 22) كما وضعت المملكة العربية السعودية خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية حيث شكل البنك المركزي فريقا لإدارة وفهم وتحليل كيفية ادارة الشركات المالية لمثل هذا النوع من المخاطر. (الصالح، 2022، ص 22). وفي مجال التمويل الأخضر فقد اصدرت شركة السعودية للكهرباء في عام

2021 قروضا خضراء بقيمة (500 مليون دولاراً) (<https://www.zawya.com/ar>)

ثالثاً: سلطنة عُمان: فقد بدأت مشاريعها التي تعنى بالبيئة مبكراً، إذ تم خلال الفترة من 1984م – 1993م تنفيذ برنامج لإعداد خرائط للمناطق الساحلية بهدف تحديد موارد التنوع الحيوي بها والمخاطر التي تهددها وأولويات حمايتها، وذلك بالتعاون مع الاتحاد العالمي للصون". وفي 1996م بدأ "مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنوع الاحيائي وخطة العمل الوطنية (NBSAP) والذي شاركت في إعداد 14 جهة حكومية"، كما "أجرت السلطنة بالتعاون مع الاتحاد العالمي للصون (IUCN) مسوحات ودراسات تفصيلية لبيئات ومناطق السلطنة". ووفقاً لذلك عملت حكومة السلطنة بتسريع العديد من المواد القانونية؛ وذلك لمكافحة التلوث ومنع الإضرار بالبيئة الطبيعية وحماية الحياة البرية والبحرية:

- تم حظر صيد كافة انواع الحيوانات البرية في عام 1993م.
- تم منذ عام 1973م انشاء العديد من المحميات الطبيعية، وعددها (68) محمية؛ منها: محميات الوعل العربي والمها العربي، ومحميات السلاحف، ومحميات الطيور ومحميات غابات وأشجار القرم، ومحمية جزر الديمانيات، ومحمية جبل سمحان الطبيعية، ومحميات الخيران التسع في ساحل ظفار، وحديقة السليل الطبيعية.
- إقامة العديد من المؤتمرات منها منتدى عمان البيئي، ومؤتمر الاستدامة. وفي هذا المجال انشأت السلطنة عددا من المشاريع التي غايتها الحفاظ على البيئة وحماية التنوع الحيوي ، ومنها: مشروع إنتاج الطاقة من النفايات، ومشروع إعادة تدوير الأوراق، ومصانع إعادة تدوير البطاريات، وإنتاج غاز الوقود الحيوي، " وفي مؤتمر الاستدامة الثاني الذي يعقد بشكل دوري في مسقط صرح الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال إن التمويل الأخضر يعد إحدى أدوات التمويل المبتكر، والذي يشمل السندات والصكوك الخضراء وتوظف هذه الأداة في المشاريع البيئية أو ذات شروط بيئية عالية أو في المسؤولية المجتمعية للشركات. (شيخة الفجرية، الاقتصاد الأخضر

والتطبيقــــــــات العمانية، 7/سبتمبر/2021، متاح على الموقع: (<https://culturalclub.org/?p=426>). كما تعتبر سلطنة عُمان من الدول الفاعلة والنشيطة في مؤتمر المناخ العالمي وهو اعلى قمة عالمية تبحث شؤون المناخ وخاصة في القمة الاخيرة (قمة المناخ ورة 27) التي عقدت في شرم الشيخ بمصر، حيث بحث الوفد الرسمي للسلطنة مع المسؤولين الدوليين في صندوق المناخ الأخضر اليات وطرق تعزيز سبل التعاون في مجال التمويل الاخضر، حيث يعنى الصندوق بدعم المشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، وهو المعني برفع التمويل المناخي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي(<https://www.omandaily.com/>)الاقتصادية 9/نوفمبر 2022). كما شاركت سلطنة عُمان ممثلةً بوزارة الاقتصاد وهيئة البيئة في أعمال الدورة الثامنة للقمة العالمية للاقتصاد الأخضر. 2022 بمدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بعنوان "قيادة العمل المناخي من خلال التعاون.. خارطة طريق لتحقيق الحياد الكربوني".(جريدة الشبيبة، 28/ سبتمبر 2022) أما دور البنوك في تعزيز مفهوم التمويل الأخضر- في السلطنة فقد دشّن بنك مسقط الذي يعد المؤسسة المالية الرائدة في السلطنة، في عام 2019 ما يسمى "منتج التمويل الأخضر." والذي يعد أول منتج للتمويل الصديق للبيئة بالسلطنة يهدف إلى تعزيز وتشجيع أفراد المجتمع للمحافظة على البيئة، حيث سيتمكن الزبائن من خلال هذا المنتج من شراء ألواح الطاقة الشمسية وتركيبها على أسطح منازلهم واستثمار مصادر الطاقة الطبيعية لتوفير احتياجاتهم من الطاقة وعدم الاعتماد فقط على مصادر الطاقة التقليدية مثل الكهرباء والغاز(<https://alsahwa.om/?p=123341> تاريخ 2021/8/11).

وهناك اجماع عالمي على الدور الكبير الذي تقوم به سلطنة عُمان في مجال التمويل الأخضر.حيث اشادت كثير من المنظمات المالية العالمية الكبرى بهذا الدور ، وفي هذا الصدد قالت شركة كرو جلوبال للاستشارات المالية والمحاسبة أنه أصبح من الواضح الآن التزام أقوى من سلطنة عمان بشأن التحول نحو اقتصاد أكثر اخضراراً، قائماً على الممارسات المستدامة.

وأكدت في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني؛ أن سلطنة عُمان هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية باريس بشأن خطة العمل المناخي التي تم تنفيذها في عام 2020، مشيرة إلى أن خطة عمل سلطنة عمان لمكافحة آثار تغير المناخ ترد في الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والتي تهدف إلى تحديد أثر تغير المناخ على التنمية المستدامة، وتشمل الزراعة والثروة الحيوانية، والموارد المائية، والمناطق الساحلية، والبنية التحتية، والصناعات، والتنوع البيولوجي، وصحة الإنسان ورفاهيته؛ وأفادت بأنه في سلطنة عمان، تتوافق مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني مع الأهداف الإستراتيجية لرؤية عُمان 2040 <https://www.atheer.om/archives/588903> تاريخ 2022/4/8). وبتاريخ 2022/12/12 استضافت سلطنة عُمان أعمال المؤتمر السنوي الـ 21 بعنوان "استدامة الموارد في ظل التغيرات المناخية وسبل الحد من تأثيراتها: رؤية إدارية"، وذلك بالتعاون مع (المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية) حيث ناقش المؤتمر أهم التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، إضافة

إلى استعراض تجارب الدول في ظل التغيرات المناخية لاتخاذ ما يلزم إزاء المشكلات الكبرى التي قد تُعيق عمليات التنمية المستدامة، كما تناول المؤتمر أبرز التحديات التي تعترض الحياة وديمومتها، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور المنظمات الأهلية في هذا الشأن (<https://www.wa-gulf.com/1013773>).

رابعاً: دولة الكويت: إن الجهود واضحة وكبيرة في مجال التمويل الأخضر؛ فإنه وفقاً لرؤية الكويت 2035 وفي إطار توجه بنك الكويت المركزي إلى دعم مفهوم التنمية المستدامة، واتخاذ خطوات لتعزيز وتطبيق التمويل المستدام بالقطاع؛ فقد أصدر بنك الكويت المركزي توجيهاته إلى البنوك المحلية بشأن المبادئ التوجيهية حول التمويل المستدام. وكانت أهم المبادئ والتوجيهات الأساسية التي طلب البنك المركزي من البنوك المحلية أخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بالتمويل المستدام وعوامل الاستدامة على ما يلي (محمد سالم، مقالة بعنوان البنوك الكويتية تدخل عالم «التمويل الأخضر» متاحة على الموقع <https://www.alqabas.com/article/5899338> تاريخ 2022/11/17).

1. إصدار منتجات وأدوات تمويلية تتوافق مع أنشطة التمويل الأخضر وغير ذلك من المشروعات ذات الفوائد لكل من البيئة والمناخ.
2. تضمين عناصر الاستدامة (البيئية، الاجتماعية، حوكمة الشركات) في كل المنتجات وأدوات الاستدامة في كل ما يصدر من معايير معتمدة يمكن استخدامها لتحديد صفة الاستدامة.
3. تقديم حلول مالية ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة، ودعم الاستدامة في كل نشاطات البنك.
4. التعريف بمخاطر التغيرات المناخية، وتشجيع تمويل المشروعات التي تساهم في المشاركة الإيجابية في المواضيع ذات الصلة بجوانب التغير المناخي.
5. على البنوك أن تقوم بإصدار تقارير سنوية حول الاستدامة «تقرير الاستدامة»، أو تضمين تقاريرها السنوية التي يتم نشرها في مواقعها الإلكترونية جزءاً خاصاً عن الاستدامة بحيث يوضح أنشطة البنك في المواضيع ذات الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي وبما يمكن أصحاب المصلحة Stakeholders من تقييم مستوى الاستدامة للبنك خلال فترة التقرير.

خامساً: دولة قطر: إن دور قطر في التمويل الخليجي الأخضر جاء منسجماً مع رؤيتها الوطنية لعام 2030، ومن أجل تعزيز جهود تنويع مواردها الاقتصادية بعيداً عن الاعتماد على الهيدروكربونات، فقد اتخذت دولة قطر عدة إجراءات للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ. وتشمل هذه الإجراءات زيادة نسبة استخدام الطاقة الشمسية إلى أكثر من 20٪ في شبكة الطاقة الوطنية بحلول عام 2030، وتعزيز الاستخدام الأمثل للمياه، وتحسين جودة الهواء، وإعادة تدوير النفايات، وزيادة المساحات الخضراء، بالإضافة إلى التزام الدولة بتنظيم أول بطولة كأس عالم لكرة القدم "محايدة الكربون" عبر استخدام الملاعب التي تعمل بالطاقة الشمسية وتكنولوجيا التبريد والإضاءة الموفرة للمياه والطاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر من الدول الموقعة على اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، كما أنها تدعم عددًا من المبادرات العالمية المتعلقة بالتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ. رغم أن سوق التمويل الأخضر لا يزال في مرحلة مبكرة من النمو في قطر، فقد شهد السوق العديد من المبادرات التي قدمتها المؤسسات المحلية، والتي قد تمهد الطريق لتطوير سوق أكثر ديناميكية. ففي شهر سبتمبر 2020، أصدر بنك قطر الوطني أول سند أخضر على الإطلاق في قطر، بشريحة قيمتها 600 مليون دولاراً، في إطار برنامج السندات متوسطة الأجل، بأجل استحقاق مدته خمس سنوات بموجب إطار السندات الخضراء والاجتماعية والاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، طرحت بورصة قطر للأوراق المالية إرشادات الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة في عام 2017 لمساعدة الشركات المدرجة في البورصة التي ترغب في دمج تقارير الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة في عملياتها الحالية لإعداد التقارير. ورغم أن عمليات إصدار السندات والصكوك في قطر بلغت قيمتها 28 مليار دولاراً في عام 2019، فإن السوق يبقى مدفوعاً إلى حد كبير بالإصدارات الحكومية والبنوك التجارية في إصدارات الشركات، باستثناء صكوك إزدان التي صدرت خلال عامي 2016 و 2017. ويمكن أن يساهم تطوير الصكوك الخضراء في الدولة مع منظومة التمكين في تسهيل عملية إصدار صكوك الشركات، وبالتالي تعزيز السيولة في السوق (العسولي، 2021، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.hbku.edu.qa/ar/news/pandemic-opportunities-challenges>).

سادساً: مملكة البحرين: تعتبر مملكة البحرين من الدول المهمة في مجال التمويل بشكل عام والتمويل الأخضر والاسلامي بشكل خاص حيث قامت فيها العديد من المؤسسات المالية الهامة التي تعنى بهذا المجال ، وقد جرت على ارضها العديد من النشاطات الهامة في مجال التمويل الأخضر. وخاصة بعد جائحة كورونا وما تسببت به من اضرار في قطاع التمويل والقروض، ومن ابرز النشاطات في هذا المجال:

1. تم عقد مؤتمر في المنامة في الحادي عشر من شهر يونيو 2020، وهو مؤتمر المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية الخامس الذي كان موضوعه "الصيرفة الخضراء وأدواتها لتعزيز الممارسات المسؤولة وتحقيق التنمية المستدامة".
2. تقوم بورصة البحرين بعدد من النشاطات والاجراءات في مجال تشجيع وتحفيز التمويل الأخضر. حيث أن بورصة البحرين قد أصدرت دليل رفع التقارير الاختياري لمعايير الإفصاح (البيئي والاجتماعي والحوكمة) للشركات المدرجة في يونيو 2020.
3. وفي سبتمبر 2021 أصدرت بورصة البحرين و HBSC البحرين مطبوعة التمويل المالي المستدام والتي تركز على أجندة التنمية المستدامة والتمويل الأخضر.
4. وتعتبر بورصة البحرين من الموقعين طوعاً على مبادرة الأمم المتحدة للأسواق المالية المستدامة (SSE) منذ عام 2019 لإثبات التزامها الطوعي بتعزيز أسواق رأس المال المستدامة والشفافة بالتعاون مع الشركات المدرجة والجهات الأخرى ذات العلاقة.

5. كما وتقوم بورصة البحرين منذ عام 2019 بالإفصاح عن تقارير الاستدامة السنوية كجزء من تقريرها السنوي، كما تلتزم بإظهار أفضل الممارسات في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (الاستدامة). (تقرير بورصة البحرين <https://www.bahrainbourse.com/ar> تاريخ 2022/5/23). يبدو ان موضوع التمويل الأخضر في دول الخليج العربي قد لقي اهتماما واضحا على الصعيد الرسمي وعلى صعيد القطاع الخاص مما جعله محط اهتمام ورعاية وعناية من قبل الحكومات ومن قبل الجهات المالية والمؤسسات التمويلية القادرة على لعب دور كبير في المساهمة في بناء اقتصاد اخضر وتمويل مشروعات نظيفة تساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في هذه الدول خصوصا، وبما أن منطقة الخليج العربي تعتبر سوقا خصبة للصناعات والمنتجات البترولية فان هذا يفرض عليها بذل مزيداً من الجهود لحماية البيئة والحفاظ على مقدراتها ولا سبيل لذلك الا بتمويل المشروعات الخضراء ومشروعات الطاقة المتجددة لانها ايضا تحظى بسطوع شمسي. على مدار العام يكاد يكون بنسبة 100% .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات: بعد هذا الاستعراض المتخصص لواقع التمويل الاخضر. في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن لهذا الدراسة الوصفية أن تقدم الاستنتاجات التالية:

1. هناك توجه كبير لدى القطاع المالي والبنكي في دول الخليج العربي لتنويع اشكال التمويل للمشروعات الخضراء؛ ابرزها الاهتمام بموضوع اصدار السندات والصكوك الخضراء.
2. تقوم دول الخليج بجهود كبيرة في مجال تمويل مشروعات الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة البعيدة عن استخدام المواد الكيماوية والاستفادة من الطاقة الشمسية الهائلة في هذه الدول.
3. هناك مشروعات كبرى في دول مجلس التعاون للحفاظ على البيئة ومكافحة التصحر وذلك من خلال تمويل المشروعات التي تعنى بزراعة الاشجار وبناء المدن الذكية وتوسيع رقعة المساحات الخضراء فيها.
4. تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة دول العالم من حيث الاهتمام بموضوع البيئة والاستدامة في كل القطاعات والمجالات؛ والدليل على ذلك هو انخراطها في الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك.

5. تخصص دول مجلس التعاون الخليجي احجاماً تمويلية هائلة من ميزانياتها للحفاظ على البيئة المستدامة وعلى المشروعات الخضراء والتي من شأنها الحفاظ على الاستدامة البيئية.
6. هناك اهتمام رسمي واضح من قبل صناع القرار في هذه الدول بموضوع التمويل الاخضر، حيث يتم عقد المؤتمرات والندوات الحكومية الخاصة بمناقشة قضايا الاقتصاد الاخضر.
7. اصبح التمويل الاخضر جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي والمصرفي في هذه الدول.

التوصيات: بناء على ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

1. تخصيص جزء من ميزانيات هذه الدول وبنسبة ما بين 2-5% لتمويل المشروعات الخضراء ومكافحة انبعاث الكربون في هذه الدول.

2. تطبيق أعلى المعايير البيئية في قطاع صناعة البتروكيمياويات تحديداً لتقليل انبعاث الكربون نظراً لزيادة حجم الاستثمار في هذا القطاع.
 3. تحتاج دول الخليج العربي الى اجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية وذلك من اجل استكشاف انواعاً وقطاعات جديدة يمكن ان تصبح مشروعات خضراء في هذه الدول.
 4. سن تشريعات تجبر القطاع البنكي والمصرفي على تقديم دعم لتمويل هذا القطاع حيث ان هناك اهتماماً متفاوتاً بين دولة واخرى في حجم الدعم المالي لإقامة وبناء مشروعات خضراء.
 5. توظيف ادوات واليات التمويل المصرفي الاسلامي لخدمة المشروعات الخضراء في هذه الدول وخاصة ان البحرين تعتبر مركز التمويل الاسلامي والمصرفية الاسلامية في العالم الاسلامي.
- وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا / الأسكوا، الاقتصاد الاخضر- في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية واستعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول، نيويورك.
- برنامج الامم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد اخضر مسارات للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، سانت مارتن، فرنسا 2011.
- البناء، زينب مكي وآخرون، التمويل الاخضر ودورة في تحسين اداء المصارف العراقية، دراسة استطلاعية تحليلية لعينة من مدراء المصارف، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 15، العدد 60، 2019.
- بوشناف، فايزة، التمويل الاخضر- ودورة في تمويل المشاريع الخضراء في الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، مجلد 4 / العدد 15، 2021.
- تقرير ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة – نيويورك عام 2011، "نحو اقتصاد اخضر".
- حدادو، رقية، التمويل الاخضر. كأحد أدوات الاقتصاد الاخضر. لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة المقرري للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 2 / المجلد 5، 2021.
- شاهين، ياسر احمد، التمويل الاخضر- والتنمية المستدامة في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد الرابع، العدد السابع/يونيو 2020 م.
- الصالح، أيمن، التمويل الاخضر، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 36، صندوق النقد العربي، 2022.
- الطويل، فراس، التحول للاقتصاد الاخضر- في فلسطين. العقبات والتحديات، مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد 97، ايلول 2017، متاح على الموقع: <https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1633/>.
- عبد النبي، حسام، التمويل الاخضر فرصة لتعزيز الناتج المحلي واستحداث الوظائف، صحيفة الاتحاد، ابوظبي، 2022/4/18، متاح على الموقع الالكتروني: <https://www.alittihad.ae/news>.
- علي، أيمن، "التمويل الاخضر في دول الخليج العربي- مجلة الاقتصادية، تاريخ النشر 2019/3/5.

- الفجرية، شيخة، الاقتصاد الاخضر- والتطبيقات العمانية، 7/سبتمبر/2021، متاح على الموقع:
<https://culturalclub.org/?p=426>

- نعيمه، عبيد، التمويل الاخضر من منظور اخلاقي - رؤية مستدامه، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 1، المجلد 5، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، 2022.

شبكة الانترنت:

- Migliorelli, M, & Dessertine, P, (2019), The Rise of Green Finance in Europe Opportunities and Challenges for Issuers, Investors and Marketplaces, Palgrave Macmillan, Paris.

- Mohammed Abdelraouf، <https://trendsresearch.org/insight/green-economy-principles-and-challenges/> 2022/12/5 تم الاطلاع عليه بتاريخ

- "United Nations Environment Program (UNEP)" 27 مارس مؤرشف من الأصل في 2022، اطلع عليه بتاريخ 11 نوفمبر 2022.

- <https://www.utilities-me.com/news/14116-sustainability-path-challenges-facing-the-green-economy-movement>.

- https://jfs.journals.ekb.eg/article_61836.html.

- <https://alroya.om/post/294764>

- <https://www.omandaily.om/2022> 9/نوفمبر

- https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/alo_1.pdf

- <https://oq.com/ar/news-and-media/newsroom/20210518-green-fuels-mega-project>

- مشروع الوقود الاخضر سيضع السلطنة على خارطة العالمية لإنتاج الهيدروجين والأمنيا الخضراء

- سالم، محمد، مقالة بعنوان البنوك الكويتية تدخل عالم «التمويل الاخضر» متاحة على الموقع
<https://www.alqabas.com/article/5899338> تاريخ 2022/11/17.

- العسولي، دلال، تعزيز التمويل الاخضر- في قطر: الفرص والتحديات في مرحلة ما بعد انتهاء الجائحة،
20: يناير 2021 <https://www.hbku.edu.qa/ar/news/pandemic-opportunities-challenges> متاح على الموقع الالكتروني

- Alejandro Rios (19/10/2019), "Sustainability path: Challenges facing the green economy movement", Utilities, Retrieved 3/12/2022. Edited).

- <https://alsahwa.om/?p=123341> تاريخ 2021/8/11

- <https://www.atheer.om/archives/5889032022/4/8> تاريخ.

- <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/10/31/gcc-economies-expected-to-expand-by-6-9-in-2022>. (البنك الدولي)